الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/CONF.166/PC/21
1 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة

اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي
للتنمية الاجتماعية
الدورة الثانية
نيويورك ٢٢ آب/اغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل

آراء الحكومات بشأن مشروع اعلان ومشروع برنامج عمل

مذكرة من الأمين العام

١ - قامت اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في دورتها الأولى المعقودة بنيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٤، بدعوة الحكومات الى إبلاغ آرائها بشأن مشروع إعلان وبرنامج عمل الى الأمانة العامة، وطلبت الى الأمانة العامة أن تعمم تلك الآراء في دورتها الثانية.

٢ - والأمين العام يحيل طيا الآراء الواردة حتى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وهذه تتضمن الردود الواردة من أوكرانيا وكندا وكوبا والنمسا واليونان (باسم الاتحاد الأوروبي). والردود اللاحقة سوف تعمم في إضافة.

* A/CONF.166/PC/14.

94-27301 010894 010894

أوكرانيا

[الأصـــل: بالروسيـــة]
[٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - إن تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في دورتها الأولى (A/CONF.166/PC/6) قياس، بصفة عامة، الأحوال والاتجاهات الراهنة، إلى جانب المشاكل القائمة، في مجال التنمية الاجتماعية العالمية. ومن الممكن لهذا التقرير أن يكون ورقة معلومات أساسية جديدة بأن يُستند اليها عند المضي في تحديد الاتجاهات الرئيسية للأنشطة، سواء على الصعيد الوطني أم الدولي.

٢ - وينبغي التركيز على النقاط التالية. فمن الملاحظ في التقرير السالف الذكر أن ثمة إشارات عديدة لمشاكل محددة تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك في مجال التنمية الاجتماعية (الفقرات ٤٩ و ٨٨ و ١٠٤ و ١٣٣ و ١٥١ و ١٥٢). وهذه المشاكل حرية بمزيد من الاهتمام من جانب المنظمات الدولية.

٣ - والحالة الراهنة للأزمة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية والديمغرافية قد اضطرت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى التماس التعاون مع المنظمات الدولية. وهذا التعـــاون ضروري للأسباب التاليـــة: '١' الحالة السياسية - الطبيعية الجديدة، وخلو بعض البلدان مثل أوكرانيا من تجارب إنمائية مستقلة سابقة؛ '٢' حالة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في الوقت الراهن في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي حالة غير قياسية وتعد فريدة في طبيعتها.

٤ - وفي ضوء معاناة غالبية السكان من الظرون الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة، حيث توجد في اوكرانيا على سبيل المثال نسبة تزيد عن ٧٠ في المائة من السكان تعيش تحت خط الفقر، فإنه ينبغي توجيه التعاون مع المنظمات الدولية نحو الدعم الاجتماعي وحماية السكان.

٥ - ومن أجل تحقيق هذا، فإن الجهود المبذولة يجب أن ترمي الى:

(أ) وضع استراتيجيات اجتماعية - اقتصادية من أجل التغلب على الأزمة وتهيئة أحوال تكفل مسيرة العمل على نحو طبيعي لدى البلدان الآخذة في التكيف نحو الاقتصاد السوقي. وهذه الاستراتيجيات ينبغي أن توضع من أجل كل بلد بشكل محدد، أو ينبغي، كأسلوب بديل، تضمينها صيغة مكيفة من التجربة التي اكتسبتها بلدان أخرى من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي اجتازت بالفعل بعض مراحل الإصلاح؛

(ب) القيام، بدعم من المنظمات الدولية، بتوفير مساعدة منهجية من أجل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (من قبيل الخصخصة). وهذا النوع من المساعدة سوف يؤدي، فضلا عن تأثيره

المباشر على كثافة التنمية الاقتصادية، إلى توفير الحماية الاجتماعية للسكان الذين يعيشون في إطار ظروف جديدة للاقتصاد السوقي، وكذلك إلى تقليل العبء الاقتصادي الذي تتحمله ميزانية الدولة، إلى جانب حفز الاضطلاع بأفضل أشكال المشاريع الصغيرة؛

(ج) المساعدة في استحداث النظام المطلوب للتنبؤات في مجال القوى العاملة. وهذا سيتيح وضع خطة واقعية فيما يتصل بعدد الاخصائيين اللازمين، كما سيجعل عملية الانفاق على تدريبهم قريبة من الكمال، وذلك إلى جانب تقليل مستوى البطالة؛

(د) القيام، بناء على الخبرة الدولية، بوضع نظام للحماية المستهدفة فيما يتصل بالفئات السكانية الأكثر ضعفا، مما سيتوخى إدخال موارد خارجة عن الميزانية الحكومية، بما فيها موارد المنظمات الدولية، إلى جانب وضع أكثر النهج فعالية في استخدام الموارد؛

(هـ) القيام، بمساعدة منظمة العمل الدولية، بوضع توصيات لتوفير الحماية الاجتماعية للسكان العاملين، استنادا إلى دعم المستوى الضروري لأجر العمل (وذلك من خلال الاضطلاع قبل كل شيء بتقدير مستوى معقول للحد الأدنى للأجر، مما سبق أن أوصت به المنظمة باعتباره نهجا فعالا لحماية الموظفين على يد الدولة)؛

(و) دراسة وإيجاز المعلومات المقدمة من منظمة الصحة العالمية بشأن فعالية مختلف خطط التأمين الصحي، وذلك بهدف احتمال إدماجها في نظم الرعاية الصحية التي تعمل بها الدولة في الوقت الراهن؛

(ز) تنسيق الجهود الدولية المبذولة من أجل تخفيف حدة العواقب الاجتماعية - الديمغرافية لكارثة تشرنوبيل في البلدان الأكثر تأثرا، وخاصة في أوكرانيا، التي ما فتئت تعاني من أسوأ الآثار التي جاءت في أعقاب هذه الكارثة فيما يتصل بتنمية، بل وببقاء، السكان في المناطق المنكوبة؛

(ح) تعزيز التعاون الدولي فيما يخص منع الصراعات التي تؤدي إلى هجرة قسرية وإلى زيادة أعداد اللاجئين، الذي يشكل وصولهم إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عبئا إضافيا على تلك البلدان، كما أنه يقود إلى تزايد التوترات الاجتماعية.

كندا

[الأصـــل: بالانكليزية]
[٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤]

١ - فيما يتعلق بمشروع الاعلان، تود حكومة كندا أن تؤكد ما يلي:

(أ) ينبغي للإعلان أن يؤكد من جديد أن السكان يمثلون محور التنمية، كما هو موضح في إعلان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واعلان ريو. وهذا النهج الذي يركز على السكان ينبغي أن يسلط عليه الضوء باعتباره يحظى بأهمية خاصة في مجال التنمية الاجتماعية. ومن منطلق الاستناد إلى توافق آراء ريو، يلاحظ أن الحكومة تؤيد الاقتراح الذي قدمته وفود عديدة والذي يدعو إلى تسمية هذا النهج "التنمية البشرية المستدامة".

(ب) وأهداف الإعلان حرية أيضا بأن تحدد بوضوح رؤية لعالم أفضل يسعى جميع المشاركين فيه إلى تحقيقها - بحيث يكون عالما أكثر أمنا للسكان (رجالا ونساء) وأكثر سلاما وأكثر عدالة وأكثر إنصافا وأكثر رعاية إلى جانب خلوه من الجوع والفقر والحرب. وفي الوقت الذي تعد فيه هذه المثل هدفا طويل الأجل، فإن تلك الرؤية يمكن لها أن تعزز ذلك المبدأ الأخلاقي الدولي الجديد الذي يصمم على القيام خلال أجل زمني محدد بإقرار وتحقيق حد أدنى من المعايير المقبولة في مجال الرفاه الانساني.

(ج) والإعلان يجب أن يكون وثيقة واضحة بسيطة يمكن لها أن تستخدم في الاتصال بالسكان العاديين وكذلك في الترويج لهذه الرؤية ولأهداف المؤتمر فيما بين هؤلاء السكان، وأن يكون أداة تعليمية في ميدان التنمية الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لإعلان مؤتمر قمة الطفل.

٢ - وفيما يتصل بمشروع خطة العمل:

(أ) يلاحظ أن الموجز الذي أعدته الأمانة العامة للنقاط الرئيسية للمناقشة التي دارت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية يغطي بالكامل عناصر "البيئة المساعدة" - وذلك على الصعد الاقتصادية/المالية والسياسية والثقافية والاجتماعية/المؤسسية والبيئية. ولا يجوز أن يكون هناك اهتمام أكثر من اللازم بالعناصر الاقتصادية/المالية، وذلك لعدم ملاءمتها ولاتسامها بإثارة الفرقة.

(ب) والحكومة تشعر بقلق خاص لأن العناصر المشتركة في القضايا الرئيسية الثلاث، من قبيل الأمن الانساني وحقوق الانسان والتنمية الديمقراطية والحكم السليم والمساواة بين الجنسين وحقوق السكان الاصليين والمشاركة والتعليم والصحة وتنمية القدرات وإيلاء السلطات للشعب، جديرة بأن تلقى اهتماما

متأنيا، سواء في الفصول المستقلة المخصصة لهذه المواضيع أم في فصل قائم بذاته يضم هذه العناصر المختلفة مع بعضها ويتولى معالجتها بأسلوب منظم متكامل.

(ج) والقول بأن خطة العمل ينبغي لها أن تؤدي إلى وضع استراتيجيات للتنمية الاجتماعية، على مختلف المستويات، سوف يتطلب اعتناء خاصا. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه إن ثمة معارضة لمفهوم الاستراتيجية العالمية، فإنه لا يجوز لخطة العمل أن تجيء خلوا مما ييسر وضع الاستراتيجية. بل ويشجع على ذلك في الواقع. وتحقيق هذا بأي مستوى من مستويات القابلية للتنبوء سيتطلب تضمين خطة العمل فصلا يعالج قضايا وعمليات تكوين الاستراتيجية. وهذا الفصل من شأنه أن يضم في مكان واحد كافة العناصر المبعثرة في الفصول الموضوعية المختلفة بالخطة والتي تستدعي اتخاذ إجراء من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات المتعددة الأطراف وما اليها. وهذا سييسر قيام الحكومات، في إطار التنسيق مع ما لديها من شركاء في المجتمع المدني، باستحداث استراتيجيات وطنية، إلى جانب استحداث استراتيجيات أخرى على الصعد دون الوطنية، ولا سيما على صعيد المجتمعات المحلية. كما أن وكالات التنمية الدولية والوكالات المتعددة الأطراف سوف تتزايد قدرتها على استحداث الاستراتيجيات من أجل مساندة الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، ومن الملاحظ، مرة أخرى، أن خطة عمل مؤتمر قمة الطفل قد تبين أنها تتضمن بعض المؤشرات الممتازة في هذا السبيل. وخطة العمل ينبغي لها أن تشترط أن تؤدي هذه الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الدولية إلى إدخال الخطط والبرامج القائمة في التنمية الاجتماعية (مثل الخطوط والبرامج المتعلقة بالأطفال، والتعليم من أجل الجميع، والصحة، وما إلى ذلك)، مع إنجازها بحلول موعد ما عقب مؤتمر القمة.

(د) وثمة جانب آخر سيتطلب ضم العناصر الواردة في الفصول الموضوعية مع بعضها، وهو الجانب المتعلق بدور واحتياجات مختلف الأطراف العاملة والشركاء في المجتمع المدني سواء على الصعيد الوطني أم الدولي، مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والسكان الأصليين والمرأة والشباب والفئات الضعيفة. وهذا الفصل من شأنه أن يوفر نظرة شاملة لأدوارها الاستراتيجية والتزاماتها، وأن يقيم نوعيات الدعم الذي سنتلقاه، مثل تنمية القدرات، من أجل تأمين مشاركتها النشطة في خطة العمل.

(هـ) وفي إطار المتطلبات التشغيلية لتنفيذ خطة العمل، تود الحكومة أن تشدد على الحاجة إلى تعاريف واضحة للنتائج التي يزمع بلوغها، ومعلومات وبيانات منتظمة، ومؤشرات جلية للتقدم المحرز بمعدلات يمكن قياسها، وخطة للإبلاغ والرصد، ووسيلة دولية بارزة لمنجزات الإعلان. والهدف في هذا الصدد يتمثل في الإبقاء على التركيز على النتائج وتهيئة روح إيجابية وبواعث حافزة لتحقيق هذه النتائج. ومن الواجب أن يصمم بطريقة تسمح بإجراء مقارنات إقليمية، وباسلوب يتيح قياس المساهمات الوطنية إلى جانب المساهمات في إنجازات البلدان الأخرى. وقد يتوخى وضع تقرير يماثل ذلك التقرير الذي وضعته اليونيسيف بشأن مؤتمر قمة الطفل، "تقدم الدول".

كوبا

[الأصـــل: بالأسبانيـــة]
[٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - تود حكومة كوبا أن تكون آراؤها بشأن مسألة التنمية الاجتماعية موضع اعتبار عند وضع إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن ثم، فإنها ترجو عرض ما يلي على اللجنة التحضيرية:

ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للمشاكل الاجتماعية في جدول أعمال المنظمات الوطنية، كما ينبغي تناول البند المتعلق بالتنمية الاجتماعية من حيث اتسامه بالترابط مع العوامل الاقتصادية التي تتعرض حاليا للمناقشة في مختلف المحافل؛

والنمو المستدام، الذي يشكل اليوم بؤرة اهتمام العالم والذي سيعرض للدراسة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لن يمكن تحقيقه بدون توزيع للثروة في جميع أنحاء العالم بشكل أكثر عدلا، حتى نتفادى ذلك الموقف الذي يوجد فيه نمو مستدام في إحدى المناطق وتخلف في التنمية في منطقة أخرى؛

وحري بكل بلد أن يتمتع بحرية كاملة عند وضع استراتيجيته الإنمائية الاجتماعية في ضوء ما لديه من أولويات وأهداف أساسية، مع إيلاء اهتمام خاص بخصائصه المحددة وملامحه الفريدة وحالته المميزة. وهذا هو الأسلوب الوحيد لكفالة تمشي استراتيجيات السياسة العامة مع الاحتياجات العاجلة لكل شعب. وتحقيق التنمية الاجتماعية يمثل قبل كل شيء مسؤولية على كل حكومة من الحكومات، ومن الجدير بالحكومات أن تتخذ التدابير الضرورية للحصول على الموارد اللازمة لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات بشكل يميل إلى الاتفاق مع ظروفها الفعلية؛

وعلاوة على ذلك، يجب إعطاء أولوية عالية لتشجيع التعاون الدولي في ميدان التنمية والتعجيل بحشد الموارد من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق منظومة الأمم المتحدة؛

والتعليم من أجل الجميع، دون أي نوع من الاستبعاد أو التمييز، خليق بأن يكون شرطا أساسيا لتحقيق مزيد من التنمية الاجتماعية، وينبغي له، من هذا المنطلق، أن يصبح هدفا من الأهداف ذات الأولوية.

٢ - ومؤتمر القمة سوف ينعقد في جو تكتنفه أمارات قوية على وجود أزمة أخلاقية واجتماعية بالعديد من المجتمعات، كما هو واضح من حالات العنف والتعصب والإبعاد والعنصرية وبغض الأجانب واطراد إدمان

المخدرات وزيادة حدة التفاوتات والتباينات في الأحوال المعيشية وفي الفرص المتاحة أمام مشاركة السكان. وفي ضوء هذه الحقائق، نود أن نحث اللجنة التحضيرية على أن تأخذ في اعتبارها، عند تخطيط أعمال مؤتمر القمة، أن هذه الظواهر السلبية مازالت قائمة وأنها تتعارض بشكل واضح مع تهيئة تنمية اجتماعية متوائمة.

٣ - وفي هذا السياق، يلاحظ أن ثمة عوامل أخرى يمكن اعتبارها عقبات قد تعترض سبيل التنمية، ومن الواجب إزالتها من خلال تحقيق عمالة كاملة، والقضاء على الفقر، وإدخال مبدأ توفير الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في المجتمع من خلال إقامة العدالة؛ وهناك عقبات أخرى تتضمن تلك القيود المفروضة على تنفيذ الحق في التنمية، إلى جانب عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية التي تشمل، من بين ما تشمله، الغذاء والمسكن والضمان الاجتماعي. وهذه الاعتبارات جديرة بالتناول في برنامج عمل اللجنة التحضيرية، وكذلك في جدول أعمال مؤتمر القمة نفسه.

٤ - وكوبا تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، وهي لن تدخر جهدا من أجل تحقيق توازن في توزيع الموارد، بحيث تتمكن بلدان العالم الثالث من تحسين مستوى معيشتها.

النمسا

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - ينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن يكون بمثابة بداية لمرحلة جديدة من التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال التنمية الاجتماعية بهدف تحقيق السلام والاستقرار على الصعيد الاجتماعي. ونتائج هذا المؤتمر لا يجوز لها أن تفيد الدول الأعضاء وحدها، بل أن تفيد أيضا مواطني هذه الدول بشكل مباشر. ومؤتمر القمة يتعين عليه أن يعزز التعاون الدولي بهدف حل المشاكل الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتوصيات المؤتمر ينبغي أن تكون مستندة إلى ما تمخض عن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة من نتائج ذات صلة (وذلك من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٤). وهذا قد يؤدي إلى تبلور نموذج إنمائي شامل جديد.

٢ - ومؤتمر القمة عليه أن يشدد على ذلك البعد الأمني للتنمية الاجتماعية. كما يجب عليه أن يستهدف وضع نموذج شامل للأمن الإنساني.

٣ - ومن الواجب على مؤتمر القمة أن يدرك تلك الشرعية المستمرة للمبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب، وأن يستند إلى هذه المبادئ. وهي مبادئ صادرة

بفيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ من قبل المشاورة الاقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية. وهي مازالت توفر مجموعة قابلة التطبيق من التوصيات العامة في مجال العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الحري بمؤتمر القمة أن يراعي ما قدمته الوحدات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة من مساهمات. والخبرة الفنية الاقليمية للجان الإقليمية ذات الصلة سوف تكون لها قيمتها في هذا الصدد.

٤ - ومن الواجب على مؤتمر القمة أن يتيح الاضطلاع بمناقشة ناقدة للنموذج الإنمائي السائد حاليا لدى البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي دراسة تلك الترابطات القائمة بين أنماط الاستهلاك والانتاج، من ناحية، وظواهر التفكك الاجتماعي داخل البلدان الصناعية والأثر الواقع على الموارد الطبيعية العالمية والاختلالات التي تعتري العلاقة بين الشمال والجنوب، من ناحية أخرى.

٥ - ومن الجدير بمؤتمر القمة أن يستهدف تعبئة كافة المنظمات الدولية ذات الولايات في الميدان الاجتماعي. وعليه أن يسعى إلى تحقيق تقسيم للعمل من شأنه أن يكفل عزو مسؤوليات واضحة لمختلف المنظمات. ومنظمة العمل الدولية تضطلع بدور هام وخاصة فيما يتصل بوضع قواعد دولية، وذلك بالإضافة إلى ما تضطلع به من أنشطة تعاونية متشعبة الجوانب. وهذه القواعد الدولية بحاجة إلى دعاية أفضل. فهي خليقة بأن تستخدم، على نحو أكثر دقة، بوصفها اساسا للقرارات المتخذة في مجال التعاون الدولي، ولاسيما التعاون الإنمائي.

٦ - وحيث أن هناك اتفاقا عاما بشأن ضرورة التركيز على مجالات مختارة من المجالات ذات الأولوية مع توفير اقتراحات محددة، فإنه ينبغي لمؤتمر القمة أن يتمخض عن خطط وبرامج عملية المنحى ذات سمات مميزة يمكن رصدها على أساس مستمر. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن النمسا تؤيد تماما مفهوم الأهداف الثابتة الذي دعا اليه الأمين العام.

٧ - والنمسا تشدد على أهمية النهج القائمة على المشاركة والتي تمتد من القاعدة إلى القمة، وذلك في مجال التنمية الاجتماعية. ومن ثم، فإن مؤتمر القمة ينبغي له أن يراعي تماما ذلك الدور الهام الذي يضطلع به القطاع غير الحكومي (المنظمات غير الحكومة ووسائط الإعلام وشركات التجارة والصناعة والهيئات الأكاديمية وما إلى ذلك).

٨ - ويجب على مؤتمر القمة أن يزود الدول بحوافز وأفكار جديدة حتى تركز جهودها على التنمية الاجتماعية المستدامة. وعليه أن يؤكد أن المسؤولية الأساسية عن التنمية الاجتماعية تقع على كاهل السلطات الوطنية. وحري بكل بلد أن يحدد أهدافه الوطنية الاجتماعية. ولا يمكن تطبيق استراتيجية اجتماعية واحدة أو نموذج إنمائي واحد على كافة البلدان. وينبغي للمؤتمر أن يدرك تلك الصعوبات المالية التي تواجه جميع البلدان. ويجمل به أن يشدد على ضرورة تحويل الموارد إلى الاستثمارات ذات الآثار المضاعفة الكبيرة على الصعيد الاجتماعي. ومن الممكن لتدابير تشجيع العمالة أن تولد عمالة مثمرة، وهذه

بدورها بوسعها أن تقلل من الفقر وأن تسهم في التضامن الاجتماعي. ومن الجدير بالعمالة أن تصبح هدفا رئيسيا من أهداف الاستثمار.

٩ - والبطالة على الصعيد العالمي سوف تتطلب حلولا دولية، حيث أنه لا يوجد بلد يستطيع أن يتغلب على هذه المشكلة بمفرده. ووفقا للدراسات الأوروبية، يلاحظ أن ثمة فرص عمل إضافية قد تحققت في السنوات العشر الماضية عن طريق الخطط الحكومية بشكل أساسي. والاستثمارات عبر الوطنية في مشاريع الهياكل الأساسية ومشاريع النقل يمكن أن توجد وظائف جديدة وأن تتيح تبادل السلع وأن تسهم في حماية البيئة.

١٠ - ويتعين على مؤتمر القمة أن يسلط الضوء على أهمية التدابير الرامية إلى تقليل واستئصال الفقر الذي يكتنف النساء، وأن يقاوم تلك الأوضاع التي تجعل من المرأة فريسة للفقر بصفة خاصة، وأن يكفل وصول كلا الجنسين للخدمات الاجتماعية ووسائل تنظيم الأسرة ومؤسسات رعاية الطفل والمسكن المناسب على نحو عال. وينبغي أن يولى الاعتبار الواجب لمشاكل الفئات الاجتماعية التي يتهددها الفقر بشكل خاص، مثل الأمهات العازبات والنساء المطلقات والمهاجرات وكبيرات السن.

١١ - ومن الحري بمؤتمر القمة أن يركز على أهمية تلك التدابير الرامية إلى تشجيع المرأة في المجال الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق المساواة في فرص العمل. ويجب التركيز على ضرورة الاضطلاع بتقييم جديد لمعايير تحديد أجور العمل. ومن الممكن للتقييم الجديد للمؤهلات "التقليدية" للرجال والنساء أن يسهم في القضاء على احتمال انتشار الفقر فيما بين النساء العاملات اللائي تقترب أجورهن إلى حد كبير من خط الفقر.

١٢ - وفي مجال "العمالة المنتجة"، وهو مجال يحظى بالأولوية، يجدر بالمؤتمر أن يعزز من اعترافه بأنشطة من قبيل رعاية الشباب وكبار السن والمرضى وحفظ البيئة، مما يعد ضروريا بالنسبة لتضامن كافة المجتمعات. وهذا الاعتراف ينبغي أن ينعكس على المدى الطويل في الحسابات الوطنية. ومن المحتم، علاوة على ذلك، أن تبذل جهود محددة لمحاربة البطالة.

١٣ - وفي ضوء احتمال تزعزع المجتمعات من جراء الاتجار غير المشروع في المخدرات، والجريمة الدولية المنظمة وتنقلات المهاجرين، يتعين على مؤتمر القمة أن يولي اهتماما خاصا بضرورة التعاون العالمي في هذه الميادين، وخاصة عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - وعلى مؤتمر القمة أن يوصي بتدابير من شأنها أن تشجع من مساعي تجمعات القواعد الشعبية (المجتمعات القروية والوحدات القبلية)، وذلك فيما يتصل بالاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الضعيفة إلى جانب تخفيف حدة الفقر في هذه المناطق. وينبغي أيضا تشجيع الأشكال البديلة السليمة ايكولوجيا

للأنشطة الاقتصادية (مثل استخدام الطاقة المتجددة، والطرق الجديدة للري والزراعة) عن طريق تدريب المعلمين، وتوفير الأدوات اللازمة بالمجان، ونشر الأساليب الجديدة من خلال التفاعل الاجتماعي.

اليونان
(باسم الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ أيار/مايو ١٩٩٤]

عناصر لخطة عمل

١ - مبادئ عمل مشتركة:

(أ) التسليم بالترابطات والتكاملات القائمة فيما بين القضايا الرئيسية الثلاث؛

(ب) حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة الشعبية؛

(ج) المساواة بين الجنسين وتفويض سلطة للمرأة؛

(د) دور الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني؛

(هـ) المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية في تنفيذ مقترحات السياسة العامة في إطار خطة العمل؛

(و) دور التعاون الدولي في توفير دعم مناسب لتنفيذ خطة العمل على الصعيد الوطني.

٢ - التكامل الاجتماعي:

(أ) المساواة والعدالة الاجتماعية:

'١' كفالة التساوي في الفرص؛

'٢' تشجيع التسامح وعدم التمييز؛

'٣' المساواة بين الجنسين، وتفويض سلطة للمرأة؛

'٤' توفير وصول شامل للتعليم والصحة؛

'٥' حماية التنوع الثقافي؛

'٦' تشجيع اندماج الشباب في المجتمع المدني؛

'٧' تحسين نظام الخدمات الاجتماعية مع الاهتمام بصفة محددة بمن لديهم احتياجات خاصة، بما في ذلك المسنين والمعوقين؛

(ب) المشاركة الاجتماعية:

'١' التقريب بين الحكومات والشعوب؛

'٢' تشجيع المشاركة في الحكومة وفي عملية صنع القرار؛

'٣' تشجيع وتيسير تنظيم المجتمعات المحلية ومشاركتها وعملها، على الصعيدين المحلي والوطني؛

'٤' تشجيع الحق في تشكيل المنظمات؛

'٥' تشجيع اندماج المهاجرين؛

'٦' حماية وادماج الفئات والأفراد التي لديها احتياجات خاصة؛

'٧' حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وتشجيع رفاههم؛

'٨' تشجيع الوصول إلى المعلومات.

٣ - تخفيف وتقليل حدة الفقر:

(أ) تعبئة الجهود الوطنية والدولية من أجل تقليل حدة الفقر وتشجيع المساواة:

'١' تحسين مستويات المعيشة للجميع من خلال النمو والاصلاح الاقتصاديين؛

'٢' تشجيع الاضطلاع بتوزيع أكثر عدلا للثروة والدخل؛

'٣' تحسين مشاركة الفقراء ومنح سلطة لهم؛

'٤' معالجة وقوع النساء بصفة خاصة ضحية للفقر؛

'٥' تعزيز القدرة الإنتاجية لدى الفقراء والفئات التي تعيش على هامش المجتمع، وكفالة تمتع الجميع بوصول متساو للموارد الإنتاجية؛

'٦' التشديد على دور النظم الضريبية الوطنية.

(ب) رصد الفقر وتقييم برامج محاربة الفقر:

'١' تطبيق مؤشرات الفقر، ووضع هذه المؤشرات عندما يكون ذلك مناسبا؛

'٢' تحسين آليات الرصد القائمة، على الصعيدين الوطني والدولي؛

'٣' تحسين عمليات جمع وتحليل ونشر المعلومات؛

'٤' جعل الحرب ضد الفقر جزءا لا يتجزأ من عمليتي إعداد وتنفيذ كافة السياسات والبرامج الإنمائية؛

(ج) توفير الخدمات الاجتماعية:

'١' تحسين التعليم الأساسي والرعاية الصحية ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية لدى الفقراء؛

'٢' دعم الأسرة والخدمات المجتمعية غير الرسمية؛

'٣' الاضطلاع ببرامج تعليمية وتدريبية من أجل تمكين الفقراء من المشاركة وممارسة حقوقهم؛

(د) طرق تخفيف وتقليل حدة الفقر:

'١' تشجيع الاصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الظروف الإطارية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر؛

'٢' تشجيع ودعم أنشطة المساعدة الذاتية لدى المجتمعات المحلية؛

'٣' تشجيع الوصول للأرض والائتمانات؛

'٤' تحسين الأحوال الصحية والإمدادات المائية والهياكل الأساسية الأخرى بالريف، بما فيها النقل؛

'٥' تحسين توفر المدخلات الزراعية؛

'٦' تحسين الأسواق الريفية؛

'٧' تشجيع الإنتاج غير الزراعي في المناطق الريفية؛

'٨' تشجيع الأحوال السائدة في القطاع غير الرسمي؛

'٩' تحسين حالة الصحة العامة والمرافق الصحية والمأوى بالنسبة لفقراء الحضر؛

'١٠' تكامل وتنسيق الجهود المبذولة لحماية البيئة والجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر؛

'١١' زيادة البحوث المتصلة بأساليب الإنتاج المستدامة؛

'١٢' اشراك السكان في برامج الحفظ؛

(هـ) تعزيز سياسات وبرامج الضمان الاجتماعي:

'١' تخفيف حدة الفقر عن طريق العمالة والنمو اللذين يؤديان إلى تهيئة فرص للعمل؛

'٢' تحسين أحوال الفقراء العاملين؛

'٣' وضع بدائل للرفاه الاجتماعي التقليدي عندما يكون ذلك مناسبا؛

'٤' توفير مساعدة مناسبة لمن يقوم منفردا بدور الأب أو الأم والأولاد أيضا؛

'٥' حماية كافة الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال؛

'٦' دعم وتكييف النظم غير الرسمية للحماية الاجتماعية ومؤسسات المساعدة الذاتية؛

'٧' تشجيع نظم الحماية الاجتماعية حتى تمتد إلى الفقراء.

٤ - توسيع نطاق العمالة الإنتاجية:

(أ) تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام:

'١' تشجيع إمكانات القطاع الخاص فيما يتصل بإيجاد فرص عمل جديدة؛

'٢' حفز القدرات الإنتاجية التي تؤدي إلى توفير الوظائف؛

'٣' تيسير إنشاء الأعمال التجارية والصناعية الصغيرة وتسهيل الاضطلاع بأنشطتها؛

'٤' دعم استحداث أعمال الوساطة المالية المحلية (فيما يتصل بالمدخرات والائتمانات)؛

'٥' تشجيع التكيف والاصلاح الهيكليين، بما في ذلك ما يتصل بمساهمات هذه الاصلاحات في استعادة النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف، وكفالة وجود بُعد اجتماعي عند وضع وتنفيذ هذه البرامج؛

'٦' تشجيع تحرير التجارة، وفتح الأسواق التجارية للمنافسين الخارجيين؛

'٧' تحسين تدفق الموارد المحسنة إلى أشد البلدان فقرا، بما في ذلك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

'٨' تشجيع الاستثمار المناسب في أعمال البحث والتطوير؛

'٩' إلغاء التقييدات المفرطة المترتبة على التنظيمات القائمة، وتقليل التكاليف بخلاف الأجور، دون الإنقاص من الحقوق الأساسية للعمال؛

(ب) تحسين أسواق العمل:

'١' تحسين المعلومات المتصلة بفرص العمالة؛

'٢' تقليل العوامل التي تثبط من نشاط استخدام العمال؛

'٣' الجمع بين مرونة العمل والأمن الاقتصادي؛

'٤' التشديد على مسؤوليات كل من الشركاء الاجتماعيين؛

'٥' ادماج القطاع غير الرسمي؛

(ج) وضع برامج فعالة للتعليم والتدريب؛

(د) تحسين العمالة لدى الفئات الضعيفة:

'١' تحسين أحوال اندماج الأشخاص المعوقين في مكان العمل؛

'٢' تيسير:

أ - العمالة الإنتاجية والنهوض بالمرأة؛

ب - العمالة الإنتاجية لدى الشباب؛

ج - إدماج العاملين الأجانب في المجتمع؛

د - اتخاذ تدابير عمل نشطة لتعزيز مهارات من تعرضوا للبطالة فترة طويلة، ومن يعملون بأجور منخفضة أو بأعمال لا تتطلب مهارات ما، أو أولئك المتأثرين بإعادة هيكلة أعمالهم أو مهنهم الحالية؛

(هـ) كفالة حماية الحقوق الأساسية للعمال؛

(و) اتخاذ نهج جديدة للعمالة:

'١' تيسير أعمال التطوير في القطاعات التي تتسم بكثافة الوظائف؛

'٢' ايجاد فرص للعمالة بناء على المنفعة الاجتماعية؛

'٣' ايجاد عمالة إنتاجية ترتبط بالاحتياجات الجديدة المتصلة بنوعية الحياة وحماية البيئة؛

'٤' الإتيان بأشكال بديلة للعمل.

٥ - التعاون الدولي بناء على المشاركة من أجل التنمية الاجتماعية:

(أ) تحسين فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية السليمة المتماسكة من خلال التعاون الدولي؛

(ب) تشجيع التكييفات والاصلاحات من أجل زيادة الكفاءة والتنافسية وتشجيع النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار ورفع مستوى العمالة وزيادة الدخول والتكامل الاجتماعي؛

(ج) تشجيع تحرير التجارة، وفتح الأسواق الوطنية، وحفز التجارة الدولية في السلع والخدمات، وتحرير الأسواق والتدفقات الرأسمالية، وتحسين المناخ الاستثماري وخاصة التعاون التجاري عبر الحدود والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

(د) تعزيز تدفقات الموارد، وخاصة التدفقات التي لا تترتب عليها ديون، وذلك إلى البلدان النامية، والقيام على نحو كامل بتطبيق استراتيجية الديون الدولية في محافل مناسبة من قبيل نادي باريس من أجل تخفيف عبء خدمة الدين ولا سيما بالنسبة للاقتصادات الفقيرة والاقتصادات الشديدة الاستدانة؛

(هـ) كفالة مراعاة البُعد الاجتماعي عند وضع وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي؛

(و) تركيز سياسات التعاون الإنمائي على محاربة الفقر وتشجيع التنمية البشرية المستدامة؛

(ز) تشجيع الأخذ بنهج وطني متكامل عند صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ح) تشجيع السياسات المتصلة بالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

٦ - توصيات باتخاذ إجراءات من قبل منظومة الأمم المتحدة:

(أ) دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة العمل؛

(ب) تعزيز تماسك وفعالية منظومة الأمم المتحدة في حدود الموارد المتاحة؛

(ج) تشجيع التعاون فيما بين المنظمات الدولية والمانحين الثنائيين والمؤسسات المالية في مجال تحديد وتنفيذ برامج مكافحة الفقر والتنمية البشرية المستدامة؛

(د) تشجيع التعاون على جميع الأصعدة مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية؛

(هـ) دعم الدور الهام الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في مجال المتابعة؛

(و) التشديد على ضرورة الاضطلاع برصد مناسب لعملية متابعة مؤتمر القمة في إطار هياكل الأمم المتحدة القائمة، بما في ذلك دور المنظمات غير الحكومية.

- - - - -